وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق
فرع قانون حقوق الانسان

الحماية الدستورية لحق الانسان في الملكية العقارية العامة / نينوى أنموذجاً

بحث تقدم به الطالب

معاذ حجي عباس

بحث دبلوم عالِ

حقوق إنسان / قانون حقوق الأنسان

إشراف الدكتورة

رفل حسن حامد

مدرس القانون الدستوري

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

المستخلص بلغة الرسالة

ظهرت فكرة أملاك الدولة بعد تحول الدولة من الحارسة إلى المتدخلة، ومع بداية انتقال المجتمع البشري إلى عصر التنظيم المدني، واستقراره، وظهور التنظيم السياسي الذي يحكم الأفراد، لتتمكن السلطة الحاكمة "أياً كان شكلها" من النهوض بمسؤولياتها، وقدرتها على إدارة شؤون رعيتها، فسنت لأجلها التشريعات التي حددتها، وحددت الغرض منها، وأسبغت الحماية عليها.

ومع تطور المجتمعات، ونشوء الدول الحديثة اتجهت التشريعات إلى تقسيم الملكية العقارية على قسمين: الأول تملكه الدولة، والثاني يملكه الأفراد، وقسمت أملاك الدولة إلى قسمين: ملكية عقارية عامة للجميع دون استثناء كالطرق، والجسور، وأحواض المياه، والأنهار، والشطآن، والمباني الحكومية على اختلاف أنواعها، والحدائق العامة على سبيل المثال لا الحصر.

والملكية العقارية الخاصة تشمل الأملاك غير المصنفة ضمن الأملاك العامة، وتملكه الدولة كأحد أشخاص القانون الخاص يدخل في منفعة الدولة لغرض استغلالها، واستثمارها، حيث تعد أحد الإجراءات العامة للدولة.

كما تعدّ فكرة الملكية العقارية العامة فكرة قديمة فقد عرفتها التشريعات القديمة، حيث كانت الملكية الجماعية للأرض موضع اهتمام المشرع في التشريعات العراقية القديمة، فالمشرع في هذه التشريعات اتجه نحو بيان الأحكام الخاصة المنظمة لهذا النوع من الملكية، سواءً كان من حيث استغلالها أم حمايتها ومنع الاعتداء عليها، وتخضع حالياً أملاك الدولة العامة لنظام قانوني مختلف، وتحكمها قواعد قانونية مختلفة تدخل في إطار القانون الإداري.

إذ تهدف الدولة من خلال إدارة أملاكها العامة كالطرق والجسور، وأحواض المياه، والأنهار، والمباني الحكومية، والحدائق العامة إلى تحقيق النفع العام المتاح للجميع دون استثناء بقانون أو بقرار أو بالفعل، وكذلك أملاكها الخاصة فهي كل ما تملكه ملكية عادية كأحد أشخاص القانون الخاص لغرض استغلالها، واستثمارها، ويتمتع كلا النوعين من أملاك الدولة بالحماية حفاظاً على حقوق المجتمع ككل، وحسن سير مرافقه.

كما يحتاج الملك العام إلى حمايته من التصرفات الضارة به أو التي لا نفع فيها، لأن احتمال وقوعها فيه كبير بسبب تزايد أعداد المنتفعين به، حيث أن غالبية أنواع الملك العام معد كي ينتفع به الناس جميعاً، وهذه الكثرة في عدد المنتفعين تهيئ فرصة كبيرة للأفعال غير المشروعة كإساءة الاستعمال، والاعتداء عليه بإتلاف أو سرقة أو غيرهما، إضافة لازدياد عدد الموظفين العامين المخولين التصرف في الملك العام.

Abstract

The idea of a retrograde state has emerged, state after state that has moved human society to the organization, its stability, and the events that have been identified for specific purposes. With the development of societies and the emergenc of modern states, legislation tended to divide real estate ownership into two parts: the first is owned by the state, and the second is owned by individuals. Different types, and public gardens to name a few.

The idea of public real estate ownership is also an old idea, as it was defined by the old legislations, where the collective ownership of land was the subject of interest to the legislator in the old Iraqi legislations. On it, public state property is currently subject to a different legal system, and is governed by different legal rules that fall within the framework of administrative law.

The state aims, through the management of its public property such as roads, bridges, water basins, rivers, government buildings, and public parks, to achieve the public benefit that is available to all without exception by law.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Al Mosul
college of Law
Human Rights Law Branch

Constitutional protection of the human right to public real estate ownership / Nineveh as a model

student preparation

Maath Haji Abbas

DR: Rafel Hassan Hamed

Constitutional law teacher

٢٠٢٣ 1440